

قضية



اعتراض
اعضاء
بلديون على
«مبالغة»
الاستشاري
في تقدير
كلفة
المشروع
بنحو 42,8
مليار ليرة
(هيلم
الموسوي)

هذه تلاميذ الدراسات والاشراف على التنفيذ بالتراضي، بدأ المسار الملتوي لملف تلزيم مشروع إنشاء سوق الخضار والفاكهة بالمفرق في بيروت، لينتهي بمناقصة جوبهت باعترافات على دفتر شروطها «المفصل على القياس». أخيراً حظ المشروع في ديوان المحاسبة حيث يتردد أن الموافقة المسبقة جاهزة، ضمن المسار الملتوي نفسه!

اعتراضات بـ«الجملة والمفرقة» على «مسار هريب» في بلدية بيروت

تلزيم سوق الخضار: شبهات حول دفتر الشروط

محمد وهبة

في 26 شباط 2016، أقرّ المجلس البلدي لمدينة بيروت عقداً بالتراضي مع مكتب المهندس عبد الواحد شهاب، للقيام بأعمال الدراسات والتصاميم وإعداد ملف تلزيم مشروع إنشاء سوق الخضار والفاكهة بالمفرق، والإشراف على أعمال التنفيذ. ولأن التلزيم بالتراضي هو أكثر الأعمال إثارة للشبهات، فقد أتى إلى إنتاج دفتر شروط «مشبوه» تحيط به علامات استفهام كثيرة. إذ اشترط على الشركات الراغبة بالتقدم إلى المناقصة تقديم «إفادة خبرة» تثبت تنفيذها أعمالاً مماثلة (إنشاء مبان) في القطاع العام بقيمة 20 مليون دولار. وهو شرط واضح أهدافه. إذ لم يسبق أن حُصرت الخبرة بالأعمال المنفذة في القطاع العام، كما أن مشاريع المباني في القطاع العام بقيمة 20 مليون دولار محدودة جداً. بكلام أوضح: هذا الشرط لا ينطبق إلا على شركات معينة، بحسب أحد المتعهدين. وأوضح أن «التلزيما» في بلدية بيروت تعتريتها الشوائب. والنتائج، في معظمها، تكون لمصلحة فريق واحد ممثلاً بمتعهد معروف. أدى «شرط الخبرة» إلى خرق نقابة المقاولين والشركات المعترضة سلوك التحفظ والالتزام بالأعراف السوقية بعدم الطعن في شركات منافسة. وبحسب نقيب المقاولين مارون الحلو «قدّمت ست شركات، من الأكبر في

لبنان، كتاب اعتراض إلى محافظ بيروت زياد شبيب على الشروط غير الموضوعية الواردة في دفتر الشروط، والتي أدت إلى حصر المناقصة ببعض الشركات، واستبعدت شركات لديها القدرة على المنافسة لأنها لم تنفذ أعمالاً في القطاع العام». ووقعت الاعتراض شركات: «أبنيّة» (مروان الحلو)، «مان» (ميشال أبي نادر)، «معوّض - إدة» (جورج معوض)، «شركة الإنشاءات العربية» (ACC/ غسان المرعي)، «حورية» (رمزي سلمان)، «متى للانشاءات» (جك متى).

وبعد إطلاعه من نقابة المقاولين على «فضيحة» دفتر الشروط، تحوّل وزير شؤون مكافحة الفساد نقولاً تويني إلى طرف في القضية، وقدم بدوره اعتراضاً أمام محافظ بيروت طالباً وقف التلزيم لإجراء تعديلات على دفتر الشروط بهدف توسيع المنافسة التي تفيد في خفض الأسعار.

الاعتراض على «شرط الخبرة» لم ينحصر في الشركات وحدها. فلدى عرض دفتر الشروط على مجلس بلدية بيروت، أبدى خمسة أعضاء (غابي فرنيي، مغير سنجابي، إيلي يحشوش، راغب حدّاد، إيلي أندريا) اعتراضهم أيضاً «لأن اشتراط إفادة خبرة بقيمة 20 مليون دولار لأشغال مبان منفذة في القطاع العام حصراً أمر مريب» بحسب أحدهم. أضف إلى ذلك أن هناك «مشكلة واضحة في تقديرات الشركة الاستشارية لكلفة

هذا المشروع بنحو 42,8 مليار ليرة. إذ يبدو أن هناك مبالغة في تقدير كلفة الأعمال لمشروع بحجم سوق للخضار والفاكهة، يتضمن إنشاءات متواضعة».

نجحت الاعتراضات في تجميد الملف وعدم بثّه في المجلس البلدي. إلا أن تدخل مباحراً من رئيس الحكومة سعد الحريري، بعد عودته من السعودية مباشرة، فتح الباب أمام إقراره وإجراء المناقصة. وبحسب مصادر مطلعة، أجرى الحريري اتصالاً برئيس بلدية بيروت جمال



**شرط «الخبرة»
للتقدم إلى المزايدة
ينطبق على عدد
محدود من الشركات**



عبتاني وأبلغه برغبته بالسير في الملف بسرعة. ويتبين من محضر التلزيم المؤقت الصادر عن لجنة التلزيم البلدية برئاسة عبّتاني، أن ثلاثة عارضين اشتركوا في المناقصة هم: «هايكون» (عماد الخطيب)، «مؤسسة حمود»

(قاسم حمود)، و«الجهاد للتجارة» (جهاد العرب). الأولى قدّمت عرضاً بقيمة 46,5 مليار ليرة، والثانية بقيمة 51,3 مليار ليرة، فيما بلغت قيمة عرض الثالثة 44,1 مليار ليرة.

وقد أُرست لجنة التلزيم المناقصة على «شركة الجهاد» مؤقتاً، على أن تكون الموافقة نهائية بعد الاستحصال على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة على الملف. علماً أن تدخل رئيس الحكومة كان له وقع على المحافظ الذي مهد لموافقة ديوان المحاسبة على الملف بالاستناد إلى «العجلة الطارئة».

اللائق في العروض الثلاثة أنها كلها جاءت أعلى من تقديرات الاستشاري. «لذلك قرّر ديوان المحاسبة أن يدقق في الأسعار، وقد كلفنا أحد المدققين بالأمر فيما نقوم بالاستماع إلى اعتراضات ثلاثة أعضاء في مجلس البلدية» بحسب رئيس ديوان المحاسبة أحمد حمدان، نافياً أن تكون هناك ضغوط على الديوان لتبرير الصفقة. «فقد استمعنا إلى وجهة نظر رئيس البلدية جمال عبّتاني ومستعدون أن نستمع إلى كل المعارضين، علماً بأنه لم تصلنا إلا اعتراضات أعضاء البلدية».

إلى ذلك، تشير مصادر إلى اعتراضات سياسية أيضاً على الملف. وتلفت إلى أن اعتراض بعض أعضاء المجلس البلدي المحسوبين على النائب ميشال فرعون سببها رغبة الأخير في أن «يكون للمسيحيين سوق للخضار في منطقة سن الفيل مماثلة للسوق التي

تبنيها البلدية على سبعة عقارات ضخمة»!

من جهته، أكد المقاول جهاد العرب لـ«الأخبار» أن لا علاقة له بوضع دفتر الشروط، لافتاً إلى أنه نفذ قصر أعمال قصر عدل طرابلس وتمكّن من الاستحصال على «إفادة خبرة» تلي الشروط المطلوبة في مناقصة سوق الخضار في بيروت. واعتبر أن «بند الخبرة أمر ضروري للتثبت من القيام بالأعمال، وتقديم إفادة خبرة بقيمة 20 مليون دولار لأشغال مماثلة في القطاع العام ليس أمراً غير طبيعي. فالمعارف عليه، في القطاع الخاص، أنه ليس هناك أي جهة يمكن أن تقدّم إفادات خبرة دقيقة وواضحة وحقيقية. وقد شهد السوق إفادات خبرة صادرة عن جهات غير معروفة وبعضها عن أشغال منفذة في أفريقيا وفي مناطق لا يمكن الدولة التثبت من صحتها».

لكن مصادر المقاولين المعارضين ترد بالإشارة إلى أن مناقصة سجن مجدليا التي أطلقها مجلس الإنماء والإعمار، وشاركت فيها مجموعة واسعة من الشركات الكبرى، لم ينص دفتر شروطها على تنفيذ مشاريع محصورة في القطاع العام. كما أن المجلس يطلق مناقصات كبيرة غالبيتها تحت إشراف المانحين والصناديق التي تفرض شروطاً مماثلة، «لكن هذه الشروط لم تصل أبداً إلى حد حصر إفادة الخبرة بالقطاع العام».